السياسة الاستيطانية بين إسرائيل وأميركا

إحسان مرتضى(*)

الدور الإسرائيلي الذاتي

في صبيحة الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧، شنَّت إسرائيل، كما هو معلوم، حرباً ضد العرب عُرفت بحرب الأيام الستة، وأسفرت عن توسيع رقعة الكيان الصهيوني في أراضي الدول العربية المجاورة، أو دول الطوق، بلغت مساحتها الإجمالية أربعة أضعاف المساحة التي احتلتها من فلسطين عام ١٩٤٨. وقد شمل هذا التوسع الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء وقسماً هاماً من هضبة الجولان وقطاع غزة، هذا بالإضافة إلى إخضاع نحو ١,٧٥٠ مليون مواطن فلسطيني للحكم العسكري الإسرائيلي.

وعلى أرضية هذا التحول الدراماتيكي من الناحيتين التاريخية والجيوسياسية، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بدعم المستعمرات والأنشطة الاستيطانية المختلفة في المناطق المحتلة حديثاً، تحت ذرائع وتبريرات أمنية ودينية وقومية لا نهاية لها. وبالتالي لم تعد مسألة السيطرة على مناطق محددة من الأراضي العربية قاصرة على التفكير العسكري الأمني لوحده، بل برزت إلى الصدارة معتقدات إيديولوجية وسياسية عميقة لها علاقة وطيدة بتفسير الصهيونية الحديثة وحدود "دولة إسرائيل" الدائمة في المستقبل.

* باحث مختص في الشؤون الإسرائيلية.

وقد أدت هذه التطورات المفصليَّة إلى كثير من الجدل والنزاع الداخلي والخارجي لخصها الباحث الإسرائيلي هرست بقوله: "لقد اكتشف الإسرائيليون المحدثون من جديد بين عشية وضحاها، الحماس والحلم اللذين كانا قد ألهما الرواد الأوائل. وقد انطلق هذا البعث الصهيوني في تيار متدفق من الموروثات والتصورات "التوراتية - الستراتيجية والاكليركية - العسكرية[١]".

وتبيَّن في ذلك الحين أن إسرائيل لم تحقق مكسباً صافياً من دون أية مشاكل، بل إن الموقف العام هو أنه لو قامت رسمياً بضم الضفة الغربية وقطاع غزة فسوف تضيف أكثر من مليون عربي إلى سكان يساوون أقل من ثلاثة ملايين يهودي، هذا ناهيك بإمكان تفاقم المشكلة الديموغرافية أكثر فأكثر من جراء تفاوت نسبة التكاثر الطبيعي في صفوف كل من الفلسطينيين واليهود. ومع ذلك، تذرع إيغال آلون الذي تولى مناصب هامة في العديد من حكومات حزب العمل حتى مطلع السبعينات، بأنه من الضروري توافر وجود يهودي في ما وصفه بنقاط ستراتيجية في الضفة الغربية، ولذا اقترح خطة تهدف إلى تأمين حدود إضافية آمنة لصالح إسرائيل على طول وادي الأردن بإقامة مستوطنات بالأسلوب الإسرائيلي التقليدي. وقد بيَّن آلون في حينه أن "حدود الأمن التي ليست حدود دولة ليست حدود أمن - وحدود الدولة التي لا يستوطنها اليهود على امتداد طولها ليست حدود دولة"[٢]. وفي عام ١٩٧٠، تمَّ في إسرائيل تشكيل اللجنة الوزارية للاستيطان بوصفها صانع القرار النهائي في المسائل المتصلة بواقع الاستيطان في المناطق ذات الأولوية. ومنذ تشكيلها وحتى انتخاب حكومة ليكود اليمينية عام ١٩٧٧، ترأس هذه اللجنة آلون نفسه أو يسرائيل غاليلي أقرب حلفائه السياسيين. وهكذا أصبحت خطة آلون حجر زاوية السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بشكل خاص[٣]. ولكن الجدير بالذكر هنا هو أنه منذ "انقلاب" عام ١٩٧٧ وتسلم الليكود السلطة في إسرائيل بعد نحو ثلاثين عاماً من المعارضة، بدأ مشروع الاستيطان الاستعماري الصهيوني يرتكز وينطلق من مفهوم "أرض إسرائيل الكاملة"، وتمَّ رسمياً ضم القدس إلى إسرائيل في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ ثم مرتفعات الجولان في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١، وباتت مناطق عدة أخرى مهددة

---

(١) نيومان ديفيد، «**الاستيطان الصهيوني**»، ترجمة جمال السيد، كمبيو نشر للدراسات والاعلام والنشر والتوزيع. ص ٢٩.

(٢) المصدر السابق ص ٣٣.

(٣) المصدر نفسه.

بالمصير نفسه[١]، وذلك انسجاماً مع مقولة الباحث الإسرائيلي ميرون بنفنستي: "إن تاريخ المشروع الصهيوني هو سلسلة من الوقائع المفروضة، من خلال الاستيلاء على الأرض والاستيطان"[٢].

وباختصار يمكن الإشارة إلى تيارين رئيسيين في صوغ البرامج الإسرائيلية لاستيطان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧: تيار ركَّز على "دواعي الأمن"، ويمثله حزب العمل بشكل أساسي حيث رأى أن "للمستوطنات دوراً ستراتيجياً في تقوية الوضع الأمني، وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، وأن هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها"، واعتبره مبرراً قوياً لإجراء تعديل على الحدود. أما التيار الثاني فيمثله تكتل ليكود خاصة، ويؤكد على "ضرورة استمرار سيطرة إسرائيل على جميع أجزاء فلسطين بحدودها الانتدابية"[٣]. ويستند في دعوته الاستيطانية على الأسس العقائدية والدينية، ولا يجد ضرورة للربط بين الدخول في تسوية سياسية مع الفلسطينيين وبين وقف الاستيطان.

والجدير ذكره في هذا السياق أيضاً أن مختلف الحكومات الإسرائيلية سعت باستمرار إلى تكثيف النشاط الاستيطاني بالترافق مع طرح "المبادرات السياسية" أو وجود "مشروع تسوية" في الأفق، وهذا ما حصل على سبيل المثال أثناء البحث في مستقبل الأراضي المحتلة في غضون اتفاقيتي كامب ديفيد وأثناء التحضير لمؤتمر مدريد، وذلك تحقيقاً لهدفين هما السعي لإعاقة وتعقيد عملية التسوية لإفشالها واستخدام المستوطنات كأوراق مساومة قوية لرفض العودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وذلك ضمن مخطط مقصود لكسب الوقت وإيجاد واقع جديد و"حقائق منتهية" تحت عناوين مضلِّلة ذات مغزى سياسي وإنساني مزيف تمهيداً لحرب جديدة وتوسع جديد.

لقد سبق لرئيس الحكومة الراحل اسحق رابين، الذي كان رئيساً للأركان في حرب عام ١٩٦٧، أن اعترف بمبادرة إسرائيل للعدوان في ذلك الحين بقوله: "إن عبد الناصر كان يناور فقط ولم يكن ينوي مهاجمة إسرائيل في أيار - حزيران (مايو - يونيو) ١٩٦٧"[٤].

---

(١) «**الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة**» ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ تقديم ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) «**الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**» ـ سلسلة الثقافة القومية (١٥) بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١٠.

(٤) «**فلسطين تاريخها وقضيتها**» ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٧٢.

وكتب أحد الوزراء الأعضاء في حكومة الائتلاف التي قادت حرب حزيران يقول: "كل هذه الحكاية عن خطر الإبادة اختُرعت بجميع أجزائها وضُخِّمت بعد ذلك لتُبرِّر الاستيلاء على أراض عربية جديدة"(١). كما وأن الجنرال يوسي بيليد اعترف بقوله: "ليس من سبب يدعو إلى إخفاء الحقيقة، وهي أنه منذ سنة ١٩٤٩ لم يكن هناك إنسان يجرؤ أو يمكنه أن يضع وجود إسرائيل موضع بحث. وعلى الرغم من ذلك، فقد واصلنا تغذية الشعور بالنقص كما لو كنا شعباً ضعيفاً وصغيراً، يعيش في قلق دائم وخوف الإبادة في كل لحظة. واستخدمت المؤسسة الإسرائيلية المخاوف التي أثارتها لدى الشعب كي تمضي في تحقيق أهدافها"(٢).

الدور الأميركي الرديف: الخداع

يوضح وزير الخارجية المصري الراحل محمود رياض أن واشنطن خدعت العرب عام ١٩٦٧. ويقول في مذكراته إن الرئيس الأميركي ليندون جونسون لجأ أيضاً إلى استغلال أطراف أخرى في عملية الخداع تلك، مثل استخدام الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك في نقل رسالة إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يحثه فيها على عدم البدء بالعدوان. وعلى الرغم من موافقة هذا الأخير، فإن جونسون نجح أيضاً في إشراك الاتحاد السوفياتي في سيناريو الخداع إذ طلب السفير السوفياتي فجر يوم ٢٧ أيار مقابلة عاجلة مع عبد الناصر حيث سلمه رسالة من قادة الكرملين يطلبون فيها ألا تكون مصر هي البادئة بإطلاق النار فوافق الرئيس المصري على فحوى الرسالة. وبذلك يكون جونسون قد حصل لإسرائيل على تأكيدات عدة من عبد الناصر بعدم توجيه مصر الضربة الأولى. وعندما اطمأن تماماً إلى ذلك، بقي أمامه احتمال أن يفشل الهجوم الإسرائيلي وتتحول المعركة لغير صالح تل أبيب، ولذلك، عندما بدأ العدوان الصهيوني، صرَّح جونسون أن واشنطن لا تعلم من الذي بدأ أولاً بإطلاق النار، تاركاً بذلك المجال أمام بلاده لمساندة إسرائيل بكل الوسائل وفي كل الظروف. وعلى الأثر وبعد أن تبين تفوق إسرائيل الساحق على العرب في ميدان المعركة، حصل تحرك دولي شارك فيه الأميركيون وأدى إلى استصدار القرار الشهير رقم ٢٤٢ عن مجلس الأمن والذي أدى إلى التباسات لا تنتهي حول مسألة الانسحاب من "أراض" احتُلَّت في حرب عام ١٩٦٧ أو من كل الأراضي المحتلة. وقد أوضح يوجين روستو الذي كان في حينه مساعداً لوزير الخارجية الأميركي

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر السابق.

وأحد الذين وضعوا صيغة القرار المذكور، أنه "ليس هناك في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ حظر على الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة. ولا يضمن القرار مطالبة إسرائيل بالعودة إلى حدود عام ١٩٤٩"(١). لكن الولايات المتحدة تجاهلت ذلك(٢) واعتبرت أن كل المناطق التي احتلتها إسرائيل في الحرب تعود ملكيتها للعرب وأن على إسرائيل الانسحاب منها .إلا أن هذا الموقف لم يأخذ طريق التطبيق العملي وبقي في الواقع مجرد ضريبة كلامية كما سنُبيِّن لاحقاً.

من جهة أخرى، أوضح المندوب البريطاني في مجلس الأمن اللورد كارادون الذي تقدم بمشروع القرار ٢٤٢، ملابسات هذا القرار بقوله: إن الدول العربية كانت تصر على أنه يجب توجيه الاهتمام الخاص إلى استعادة الأراضي المحتلة، فيما كان الإسرائيليون يشددون على أنهم لن ينسحبوا أبداً إلى الحدود غير الآمنة التي كانت قائمة قبل الحرب، وأنهم يربطون أي انسحاب بتحقيق السلام غير المشروط مع الدول العربية، في حين كانت نظرية الأمم المتحدة تتجه نحو الانسحاب المشروط بعدم تحقيق أي مكاسب سياسية أو عسكرية خلافاً لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية.

أما في ما يتعلق بالموقف الأميركي، فإن الوزير المصري الراحل محمود رياض تحدث عن أول لقاء له مع السفير الأميركي في مجلس الأمن، غولدبرغ، وقد سأله عن المفهوم الأميركي لمضمون القرار ٢٤٢ ومداه، واستوضحه تحديداً موقف واشنطن من قضيتين محددتين هما:

١ ـ القضية الفلسطينية المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٧، وهي القضية الأساسية في الصراع العربي - الإسرائيلي.

٢ ـ العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن.

وقد راجع غولدبرغ حكومته ثم عاد وأبلغ الوزير رياض بأن واشنطن ترى أن المشاورات والقرار يجب أن تقتصر فقط على نتائج حرب حزيران من دون التعرض للقضية الفلسطينية، أي من دون البحث في قرار التقسيم والانسحاب إلى الحدود الواردة فيه وهي

(١) شؤون الأوسط ـ العدد ٥٤ ـ آب أغسطس ١٩٩٦ ص ٦٩ ـ مقالة لمزرا زوهر، المستشار السابق للوكالة اليهودية لشؤون الاستيطان في «يهودا والسامرة» وغور الأردن.
(٢) المصدر نفسه.

ما وراء حدود عام ١٩٦٧. كما أن غولدبرغ أبلغ السيد رياض رفض واشنطن قيام دولة فلسطينية تنفيذاً للقرار ١٨١ (قرار التقسيم عام ١٩٤٧) الذي أضفى الشرعية الدولية على الوجود الإسرائيلي من الأساس[١]. ولاحظ الوزير رياض أثناء مشاوراته مع غولدبرغ أن هذا الأخير يُصرُّ على استخدام كلمة "عدوان" في التعبير عما قامت به إسرائيل يوم ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧. وأكثر من ذلك، قال غولدبرغ لرياض: "لا تنسى أنكم الذين بدأتم بالعدوان ضد إسرائيل. فالحرب من وجهة نظرنا بدأت بإغلاقكم خليج العقبة وليس بالأعمال العسكرية الإسرائيلية. واحتلال إسرائيل للأراضي العربية هو نتيجة لهذا العدوان"[٢]. وتحت هذه المظلة، تمسكت إسرائيل بمبدأ "الانسحاب الناقص أو المشروط من الأراضي المحتلة". وهذا ما تأكد في تصريحات لكبار المسؤولين مثل رابين وديان وغولدا مئير وسواهم.

تصدُّعات في الموقف الدولي

منذ العام ١٩٤٧، تبنَّى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من ٣٠٠ قرار تمس التصرفات الإسرائيلية غير الشرعية وغير القانونية في الأراضي المحتلة قديماً أو حديثاً، وكان رد إسرائيل باستمرار هو تجاهلها. وكانت الولايات المتحدة غالباً ما تجد نفسها في موقف حرج، بوصفها الدولة الوحيدة التي تناصر أو تحمي إسرائيل في ممارساتها الخارقة باستمرار للنظام العالمي العام، الأمر الذي أفقدها الكثير من صدقيتها وهيبتها كدولة عظمى تُنادي بقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان. وكانت تصرفات واشنطن، إذا تعلق الأمر بالانتهاكات الإسرائيلية القانونية والأخلاقية، أقل بكثير مما توحي به كلماتها. والشاهد على ذلك ما تقدمه لها من مساعدات وهبات ومنافع خاصة لا تُحصى، ناهيك بسكوتها عن الاحتلال والزحف الاستيطاني الجنوبي الذي يرمي إلى توجيه ضربة استباقية لإمكانية أن يقرر الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم، وإلى نسف أساس السيادة الفلسطينية المحتملة من خلال تدمير تواصل الأراضي التي يسيطرون عليها. وذلك مصداقاً لما كان وزير الدفاع الأسبق آريل شارون أعلنه عام ١٩٨٢ بشأن "ياميت" آخر المستوطنات اليهودية في سيناء: "إن ياميت تمثل أقصى ما يمكننا التنازل عنه. وسننصرف منذ الآن إلى تقوية أمننا وإلى تطوير أنفسنا في جميع الميادين. كما أننا

(١) مذكرات محمود رياض ـ الجزء الأول ص ١٣١ الفصل الرابع بيروت ١٩٨١.
(٢) المصدر نفسه.

سنوجه اهتمامنا إلى زيادة وتقوية مستوطناتنا في هضبة الجولان ويهودا والسامرة وقطاع غزة"[١]. علماً بأن شارون هو اليوم وزير البنية التحتية لدولة إسرائيل، وهو الذي ما يزال يواصل سياسة الاستيطان ذاتها وبشراسة أكبر على مرأى ومسمع من كل المسؤولين الأميركيين.

لقد نجحت إسرائيل، على مدى عشرات السنين وبدعم من واشنطن، في تعطيل كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والدول المحبَّة للسلام للجم الاحتلال والاستيطان الصهيونيين. وقد استغل اليهود الأميركيون، ولا سيما "لوبي إيباك" و"لوبي النساء"، نقاط الضعف في البنية التنظيمية والقانونية للإدارة الأميركية من أجل وضع الإدارة وجهاً لوجه مع الكونغرس والعكس بالعكس، وذلك خدمةً لمصالحهم الخاصة في أميركا أو إسرائيل على حد سواء. والشاهد على ذلك أن الكونغرس طلب تقريراً من وزارة الخارجية في إطار مشروع قانون مخصصات المساعدة الخارجية للعام المالي ١٩٩١، نتيجة الجدل الدائر في شأن موضوع المستوطنات الذي نجم عن طلب إسرائيل مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كضمانات قروض لتوطين المهاجرين الروس أيضاً[٢]. والخلاصة التي توصل إليها التقرير في حينه هي أن توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة يتم بوتيرة أسرع بأربع مرات مما جاء في مزاعم الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك لم تحرك الإدارة الأميركية ساكناً، وتغاضت عن كل التجاوزات الاستيطانية، بمجرد حصولها على بعض التأكيدات غير الموثوقة كالتي وردت في رسالة وزير الخارجية الإسرائيلية دافيد ليفي عام ١٩٩٠ التي أرسلها إلى الوزير الأميركي جيمس بيكر والتي جاء فيها[٣]:

ـ إن سياسة حكومة إسرائيل هي أنها لا تُوجِّه اليهود السوفيات إلى ما وراء الخط الأخضر ولا تُوطِّنهم هناك.

ـ إن استخدام ضمانات قروض الإسكان التي توفرها الولايات المتحدة سينحصر في المناطق الجغرافية التي كانت خاضعة لإدارة حكومة إسرائيل قبل ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧.

ـ لا توجد أية حوافز خاصة لتشجيع المهاجرين اليهود السوفيات على الاستيطان وراء الخط الأخضر.

(١) غرين ستيفن، **«مساومات مع الشيطان»**، ص ١٠٦.
(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٧ ـ صيف ١٩٩١، ص ٦٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

ـ ستزود حكومة إسرائيل الولايات المتحدة من حين إلى آخر بخطط البناء التي تضعها لإسكان المهاجرين، بما في ذلك الحوافز المالية الخاصة.

ـ سيسعى الوزير ليفي جهده لتوفير أقصى قدر ممكن من المعلومات سنوياً في ما يتعلق بالدعم المالي لحكومة إسرائيل الخاص بعمليات الاستيطان، ولإبلاغ حكومة الولايات المتحدة ـ من حين إلى آخر ـ أية نشاطات حكومية (إسرائيلية) تتعلق بالاستيطان.

إلا أنه على الرغم من كل هذه التوضيحات والتأكيدات، فإن حركة الاستيطان الصهيونية الزاحفة في الأراضي المحتلة لا تتوقف على الإطلاق وتشارك فيها وزارة الزراعة ووزارة البناء والإسكان ووزارة البنى التحتية ووزارتا المال والدفاع ومصلحة المياه بالإضافة إلى تمويل إضافي لا يرد له أي ذكر في الموازنة العامة.

وقد اتضح أنه بينما كان المستوطنون، في بداية عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة، أي منذ بداية السبعينات، ينتمون في معظمهم إلى المجموعة «الايديولوجيَّة»، فإن المستوطنين الحاليين ينتمون في معظمهم في المكان الأول إلى قطاعات أخرى من السكان وخاصة المتدينين المتطرفين والإسرائيليين العاديين والمهاجرين الجدد. وتبين أن ثمة سياسة مرسومة ترمي إلى محاصرة المهاجرين الجدد اقتصادياً واجتماعياً بسياسة رسمية غير معلنة هدفها وضع هؤلاء المهاجرين بين خيارين صعبين هما إما البطالة والتشرد والدخول في العالم السفلي من المجتمع الإسرائيلي وإما اقتناص فرصة شراء شقة بتسهيلات ومساعدات كثيرة، والتقدم اقتصادياً في المناطق الخطرة المطلوب إشغالها باليهود حتى لو كان ذلك قريباً جداً من المناطق المأهولة بكثافة سكانية عربية.

لقد انتقد الكثير من المفكرين الأميركيين سياسة واشنطن الخارجية إزاء الشرق الأوسط وخاصة إزاء الأراضي المحتلة. وفي هذا المجال، قال ريتشارد فولك إن سياسة أميركا الخارجية تجاه الشرق الأوسط تنطلق مما يسميه "التوجه الإمبريالي"[١]. ورأى أن الولايات المتحدة "إمبراطورية سائرة في طريق الانحلال".

وكتب وزير الخارجية السابق جورج بول عام ١٩٧٧ مقالة في مجلة فورين أفيرز تحت عنوان "كيف يمكن إنقاذ إسرائيل رغماً عنها"، دعا فيها للضغط رسمياً على إسرائيل للتقيد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢. وبعد ذلك بعام، أكد بول أن مصالح إسرائيل وأميركا ليست متطابقة:

---

(١) **«السياسة الأميركية في الشرق الأوسط»** ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ المقدمة ص ١٥.

«إن ثمة تبايناً في كيفية إدراك بعض القادة الإسرائيليين لمصالح إسرائيل... هناك كثيرون من الزعماء الإسرائيليين يتوجهون... إلى معادلة الأرض والأمن. أرى أن هذا وهم. ولن تتمكن إسرائيل في المدى الطويل من أن تضمن أمنها الحقيقي ما لم تكن مستعدة للانسحاب انسحاباً جوهرياً إلى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧»[١]. ويضيف بول إن أمن إسرائيل يتيسر بالسلام وبالاعتراف بالأماني المشروعة للفلسطينيين، ومن دون ذلك يتحتم على الإسرائيليين أن يصبحوا "دولة ثكنة" كي يحافظوا على أنفسهم.

ويتحدث مالكولم كير في مقالة عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط[٢] عن الموقف الأميركي من العلاقة بين "إسرائيل وفلسطين" فيرى أن مشكلة أميركا الأساسية تكمن في أن البحث الصريح والعقلاني في هذا الموضوع يكاد يكون مستحيلاً، لأن تأثير القضية الفلسطينية على صعيد صوغ القرارات هو تأثير سلبي كابح. فأهل الحكم الذين يقع عليهم واجب التفكير الجدي في هذه الأمور ـ حسب كير ـ يتهربون في الغالب من القضايا المثيرة للجدل والخلاف، لهم ولرؤسائهم، وبالتالي ينكفئون إلى تقويم ستراتيجي ينسجم مع التفكير السائد في الكونغرس والصحافة والرأي العام بتشجيع من "اللوبيات" الكثيرة وأبرزها "الايباك" و"لوبي النساء"، وهذا التفكير السائد يقوم على المبادئ التالية:

١ ـ إن إسرائيل ليست هدفاً لتعهد أميركي قائم وثابت فقط، بل هي مصدر قوة ونفع لأميركا في المجالات العسكرية والسياسية والخلقية.

٢ ـ إن موضوع التطلعات الوطنية الفلسطينية يجب أن يوضع جانباً عند صوغ أية تسوية للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية، لأن التطلعات تتم تغذيتها بصورة مصطنعة وخبيثة.

٣ ـ إن الموضوع الرئيسي هو الرفض العربي لقبول وجود إسرائيل. ويعود ذلك إلى تعقيدات نفسية خاصة بالعرب وحدهم.

٤ ـ ليس الحل أمراً أساسياً على أية حال، لأنه ينقص العرب الاهتمام والقدرة والإرادة على فعل الكثير من أجل التسوية.

وقد يقوم بين حين وآخر بعض الأفراد من موظفي الحكومة أو أصحاب الرأي بتحدي

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨.

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٣.

بعض هذه المبادئ، لكنها أضحت جزءاً لا يتجزأ من ثقافة أميركا السياسية، ولذا فهي تطغى على صنع القرارات السياسية في المدى الطويل. فعندما يأتي رئيس جديد إلى البيت الأبيض مثل نيكسون أو كارتر أو بوش أو كلينتون وهو مصمم على إجراء تقويم شامل للسياسة في الشرق الأوسط ثم تصدر عنه بعض بوادر التغيير، فإنه سرعان ما يجابه جدلاً وبلبلة ومخاطر وفضائح لا يمكنه تحملها فينكفئ إلى "التفكير السائد"، سواء كان مقتنعاً بذلك أم لا.

ولاشك في أن من بين الأسباب التي تمنع الإدارات الأميركية من إظهار اهتمام أكبر بمعالجة موضوع المظالم القومية ضد العالم العربي وفلسطين بالذات، ومن تخفيف دعمها الهائل وشبه الأعمى لإسرائيل في ظلمها واحتلالها وتوسعها، أنها لم تشعر حتى الآن بأي ضغط كبير يُرغمها على ذلك. والنتيجة العملية لهذه المعادلة العجيبة هي أنه لا بأس بالاستمرار في سياسة التسويف والمماطلة ما دام العرب يسمحون لها بفعل ذلك من دون أن تخسر أية مصالح تُذكر في العالم العربي. وبهذه الطريقة، سوف تستمر إسرائيل والولايات المتحدة في الحديث الببغائي الممل عن السلام والتسوية في فلسطين وسائر الأراضي المحتلة، في حين يستمر قادة إسرائيل من اليمين واليسار في تنفيذ خطط الاستيطان المنظمة لضم كل الأراضي المحتلة وطرد سكانها بالقتل والقهر والسجن والحصار الاقتصادي.وقد وقف رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو بكل وقاحة في إحدى المستوطنات مؤخراً ليعلن أمام الملأ قائلاً: «انظروا هذه الأراضي الجرداء الفارغة. علينا أن نشغلها بالمستوطنين وأن نوقظ فيها الحياة». وهذا تكرار لمقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض التي انطلقت منها الصهيونية منذ نحو مئة سنة. واللعبة القذرة ما تزال سارية المفعول ضمن الشروط المأساوية المشار إليها آنفاً، وضمن مراعاة المصالح الأميركية الذاتية العليا وهي: ضمان بقاء إسرائيل قوية ومتفوقة، واختبار وتطوير أنظمة أسلحة جديدة وحماية مصادر النفط والتحكم بأسعاره. أما قضية السلام العادل والشامل لشعوب المنطقة فكانت وستبقى مجرد قضية خطابات وبيانات وتصريحات بين حين وآخر، لا وزن ولا قيمة عملية لها أمام خدمة السياسات الأميركية لسياسة فرض الوضع الراهن الزاحف التي تمارسها إسرائيل بالاستيطان وضم الأراضي العربية ومواصلة التزود بأكثر أنواع الأسلحة فتكاً في العالم ،من أجل فرض ما يُسمَّى السلام العبري الذي إنما يرمي إلى تحويل "إسرائيل الكبرى" إلى دولة إقليمية عظمى تنوب عن الولايات المتحدة في إدارة الشرق الأوسط.

ضريبة كلامية والتسوية هي الضحية

على الرغم من مراوغات إسرائيل الدبلوماسية والإعلامية بأنها لا تسعى للاستيلاء على الأراضي المحتلة، وبالرغم من إنذارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإنها أعلنت عن توحيد القدس وضمها إلى الأبد كما وأنها أقامت بتاريخ ١٠ حزيران / يونيو ١٩٦٧ أول مستوطنة إسرائيلية في المناطق المحتلة وهي مستوطنة ماروم هاغولان قرب القنيطرة في مرتفعات الجولان. وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، أدلى ليفي اشكول رئيس الوزراء آنذاك باول بيان علني بشأن خطط الاستيطان الإسرائيلية قال فيه إن إسرائيل سوف تعيد بناء المستوطنات في منطقة خُصِّصت للعرب بموجب خطة التقسيم عام ١٩٤٧.

وبعد يومين، انتقدت الولايات المتحدة بيان اشكول قائلة إنه بمثابة تغيير لموقف إسرائيل السابق ضد الاستيطان وأنها لم تبلغ ذلك لواشنطن. وصرح ناطق باسم وزارة الخارجية أن سياسة إسرائيل الجديدة تتعارض مع إعلان الرئيس جونسون في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بأن الولايات المتحدة تدعم وحدة وسلامة الأراضي في جميع أنحاء المنطقة. وكان هذا الانتقاد هو توبيخ واشنطن العلني الثاني لإسرائيل خلال أربعة أيام. وحذر آرثر غولدبرغ سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل بقوله: «إذا أعمى النجاح أياً من الدول الأعضاء عن إدراك أن لجيرانها حقوقهم ومصالحهم الخاصة"[١]، فإن ذلك لا يخدم قضية السلام». ولكن الولايات المتحدة لم تفعل أكثر من هذه الاعتراضات الكلامية أي شيء. ولم تأتِ نهاية عام ١٩٦٧ حتى كانت إسرائيل قد أقامت مستوطنات في أراضي مصر والأردن وسوريا المحتلة[٢]، وبدأت بمصادرة المزيد من الأراضي، وبطرد المئات من العرب المسلمين في الحي اليهودي في القدس القديمة، ودمرت قرى عربية بأكملها قرب أريحا كما دمرت ١٤٤ بيتاً في غزة، وشرعت سراً بإقامة أربع مستوطنات كبيرة في القدس العربية[٣]، وذلك في أكبر عملية تهويد لكافة أنحاء الأراضي المحتلة ولا سيما القدس. وفي عام ١٩٨٧، استولى آرييل شارون وزير الإسكان في حكومة شامير على شقة في الحي الإسلامي، وعبَّر عن موقفه بالقول: "لقد وضعنا لأنفسنا هدفاً يقضي بأن لا

---

(١) فندلي بول، «الخداع»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٢٠٩.
(٢) المصدر نفسه ص ٢١٠.
(٣) المصدر نفسه.

يبقى مكان في القدس الشرقية بلا يهود، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يضمن وجود مدينة موحدة في ظل السيادة الإسرائيلية"(١).

في مقابل هذا الضم الزاحف الاستيطاني اليهودي، كانت كل إدارة أميركية، سواء كانت ديموقراطية أو جمهورية، تعتبر إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة انتهاكاً لمعاهدة جنيف الرابعة، وبالتالي غير قانونية، إلى أن بدأ عهد الرئيس ريغان المناصر القوي لإسرائيل.

وكان تشارلز يوست سفير أميركا لدى الأمم المتحدة قد أعلن تلك السياسة في عهد نيكسون، ولأول مرة، بقوله: "إن ذلك الجزء من القدس الذي وقع تحت سيطرة إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ كغيره من المناطق، هو منطقة محتلة، وبالتالي يخضع لأحكام القانون الدولي التي تحدد حقوق والتزامات الدولة المحتلة"(٢).

وفي ٢٣ آذار / مارس ١٩٧٦، صرَّح وليم سكرانتون سفير الرئيس فورد لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن بأن مستوطنات إسرائيل في المناطق المحتلة غير قانونية وأن ادعاء إسرائيل بأن جميع القدس لها ادعاء باطل. وذكّر سكرانتون بالمادة ٤٩ في معاهدة جنيف الرابعة بقوله: "على الدولة المحتلة أن لا تُبعد أحداً أو تنقل قسماً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ومن الواضح إذن أن إعادة توطين قسم لا يستهان به من المدنيين الإسرائيليين في المناطق المحتلة، بما فيها القدس الشرقية العربية، غير قانوني بمقتضى المعاهدة، ولا يمكن اعتباره حكماً يقرر نتائج المفاوضات في المستقبل بين الأطراف أو يرسم حدود دول الشرق الأوسط. والحقيقة هي أن وجود هذه المستوطنات في نظر حكومتي عقبة في سبيل نجاح المفاوضات من أجل سلام عادل ونهائي بين جيرانها"(٣).

وكانت إدارة كارتر أكثر الإدارات الأميركية تردداً للبيانات الكلامية المعارضة للمستوطنات، وكذلك وزير خارجيته سايروس فانس. وكان أول قرار لمجلس الأمن، موجَّه بالتحديد ضد بناء المستعمرات الإسرائيلية، هو القرار رقم ٤٤٦ الصادر بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ أثناء ولاية الرئيس كارتر نفسه. وقد جاء في ذلك القرار أن "سياسة

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر السابق ص ٢١٢.
(٣) المصدر السابق.

إسرائيل وممارساتها بإقامة المستعمرات ليس لها أي مستند قانوني، وتشكل عقبة خطيرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم"(١). وقد اتخذت واشنطن من هذا القرار منبراً للتعبير عن آرائها النظرية وعن حدود تلك الآراء في الواقع العملي، في وقت امتنعت، مثلها مثل بريطانيا، عن التصويت إلى جانب القرار. وبعدئذ صدر أيضاً القرار رقم ٤٥٢ الداعي لوقف الأنشطة الاستيطانية في المناطق المحتلة. وانسجاماً مع المواقف المزدوجة والمترددة ذاتها، إمتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، ومع ذلك أكد المندوب الأميركي في مجلس الأمن أن "تلك المستعمرات تحكم مسبقاً على نتيجة مفاوضات السلام في الشرق الأوسط [التي كانت جارية في حينه عام ١٩٧٩ مع مصر] وهي تتعارض مع القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة"(٢). وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة العضو في المجلس التي امتنعت عن التصويت. هذا في حين أنه خلال السنوات الخمس الأولى التي أعقبت كامب ديفيد، بلغت القروض التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل وأعفتها من سدادها والهبات التي قدمتها لها نصف ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات للعالم بأسره(٣). ومنذ كامب ديفيد أيضاً، موّلت الإدارات الأميركية بصورة غير مباشرة في الأغلب المستعمرات اليهودية داخل المناطق العربية المحتلة، من خلال تدبير فريد من نوعه بين جميع الدول التي تتلقى مساعدات أميركية خارجية، وهو تقديم مبلغ إجمالي لإسرائيل لدعم ميزانيتها دون ربط ذلك بأي تصنيف أو مشروعات أو إنجازات أو برنامج زمني أو تقارير مرحلية(٤). وأكثر من هذا أنه في عام ١٩٧٩ بالذات، سعت حكومة كارتر جاهدة لإخفاء الأدلة على قيام إسرائيل بتفجير قنبلة نووية مع الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا في حينه. وتبين بوضوح أن كارتر، مثله مثل سائر الرؤساء الأميركيين الآخرين، لم يكن يرغب في استخدام أكثر من إظهار رمزي للقوة والدبلوماسية الأميركية للاعتراض على بناء المستعمرات اليهودية. وقد أوضح كارتر مواقفه تلك بقوله: "ثمة حد لما نستطيع فعله لفرض إرادتنا على دولة ذات سيادة"(٥).

(١) ارونسون جيفري، **«مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع»**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٧٦.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) غرين ستيفن، **«مساومات مع الشيطان»**، شركة المطبوعات للتوزيع، ص ١٥٦.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) **«مستقبل المستعمرات»**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

و باختصار، وحتى العام ١٩٨٠، كانت سياسة الإدارات الأميركية حيال المستعمرات اليهودية تستند إلى خمسة مبادئ يمكن تلخيصها كالتالي:

١ ـ المستعمرات غير شرعية وتخرق القانون الدولي.

٢ ـ بناء المستعمرات يحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات وهو عقبة في طريق السلام.

٣ ـ بعد بناء المستعمرات لا يمكن تفكيكها بسهولة.

٤ ـ إن مصير المستعمرات هو موضوع للمفاوضات.

٥ ـ لن تذهب واشنطن إلى أبعد من تقديم الاحتجاجات الشكلية على استمرار بناء المستعمرات.

إلا أن هذه المبادئ تراجعت فجأة مع تسلم الرئيس رونالد ريغان زمام البيت الأبيض، فصرَّح بشأن المستوطنات بقوله: "لم أوافق عندما أشارت الإدارة السابقة إليها بأنها غير قانونية... إنها ليست كذلك"[١]. ومع ذلك فإنه غالباً ما اعتبر تلك المستعمرات بأنها "عقبة في طريق السلام"، لإرضاء الدول العربية المتعاطفة مع أميركا وشل قدرتها على الاعتراض. ولكن الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر عادا وأكدا بأن المستعمرات الإسرائيلية ليست عقبة في سبيل السلام وحسب بل أنها غير قانونية أيضاً. فرد عليهما اسحق شامير عام ١٩٩٢: "لم يسبق لحزب ليكود أن أخفى عزمه على المطالبة بالسيادة على يهودا والسامرة خلال المفاوضات حول وضعها النهائي. فقد طبق الحزب المبدأ الذي يقضي بالتمسك بحق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل طوال مسار المفاوضات. فالضمانة الوحيدة ضد السيادة العربية غربي نهر الأردن هي الاستيطان اليهودي في المدن والأرياف في جميع أنحاء يهودا والسامرة"[٢].

لكن الرئيس بوش وجه رسالة إلى شامير في حزيران / يونيو ١٩٩٠ حذره فيها من أنه إذا استمرت الخلافات بين البلدين بشأن المستعمرات ومسيرة السلام فإنه: "لن يكون هناك خيار أمام الولايات المتحدة إلا أن تحدد موقفها بصورة واضحة، علناً وفي الأمم المتحدة"[٣]. وأهاب بوش بشامير أن يفكر «في إحداث تغيير في سُلَّم أولويات حكومة

---

(١) فندلي بول، **الخداع**، مصدر سابق، ص ٢١٣.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٤.

(٣) «**مستقبل المستعمرات**»، مصدر سابق، ص ٨١.

إسرائيل، لأن مقدرتنا على التقدم بمسيرة السلام تتوقف على التوصل إلى تفاهم بين حكومتينا بشأن موضوع الاستيطان»[١].

رؤية المستقبل

على الرغم من كل هذه المواقف الاستعراضية والمشادات الكلامية، فقد كان بوش نفسه، وضمن اتفاق تم التوصل إليه مع إسرائيل في نهاية ولايته، هو الذي وافق أول مرة على نشاط استيطاني واسع النطاق، وذلك بعد أن أحس بالخطر على طموحه لتجديد ولايته مرة أخرى، ولكن بعد فوات الأوان، لأن اللوبي الصهيوني كان قد عقد العزم على التصدي لبوش وإسقاطه، وكانت النتيجة في النهاية هي سقوط البطلين شامير وبوش سوياً في حلبة الانتخابات عام ١٩٩٢ وفوز كل من الرئيسين كلينتون ورابين، وذلك بعد أن أرسى بوش مع رابين اتفاقاً بشأن المستعمرات اليهودية يقضي بإعادة ترتيب إسرائيل أولوياتها القومية بشأن الاستيطان في حين أنه كان يقضي في الجوهر الاتفاق يقضي بما يلي:

أ ـ "أن تغض واشنطن الطرف" عن استمرار بناء المستعمرات في القدس الشرقية المضمومة.

ب ـ الموافقة على استمرار البناء في الضفة الغربية إلى أبعد مما هو جار الآن لاستيعاب "النمو الطبيعي" للمستعمرات.

ج ـ توفير معلومات دقيقة قدر الإمكان بشأن خطط البناء.

د ـ موافقة إسرائيلية على عدم إقامة مستعمرات جديدة.

وعلى هذا الأساس حصلت إسرائيل بزعامة رابين على ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار، كان من أولى نتائجها "قيام استيطان غير محدود في القدس وعلى طول خطوط المواجهة"[٢].

وفي ٤ تشرين الأول / اوكتوبر ١٩٩٤، وفي شهادة أمام الكونغرس، ألقى مساعد وزير الخارجية، روبرت بللترو، المزيد من الأضواء على تطور سياسة الولايات المتحدة إزاء المستعمرات في ظل إدارة كلنتون، ويتضح منها ما يلي[٣]:

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) هآرتس ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر «مستقبل المستعمرات»، جيفري ارونسون، ص ٨٧ وما بعدها.

ـ توسيع المستعمرات بعد اتفاق اوسلو، لم يعد "عقبة على طريق السلام" بل مجرد "عامل تعقيد في مسيرة السلام".

ـ توسيع المستعمرات لا يُعتبر متعارضاً مع "إعلان المبادئ"، أي مع اتفاق اوسلو.

ـ البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يُعتبر خرقاً لأي اتفاق مع الولايات المتحدة. وفي هذا المجال، نلاحظ الإقبال الشديد من قبل يهود أميركيين على تمويل شراء أراض واسعة في القدس الشرقية من فلسطينيين أميركيين يعيشون منذ وقت بعيد هناك.

ـ توسيع الاستيطان في القدس الشرقية لم يعد يُعتبر عملاً أحادي الجانب، مجحفاً بتحديد الوضع النهائي للقدس، حسبما نصت عليه اتفاقيتا اوسلو.

هذه العناصر في السياسة الأميركية الراهنة، تشكل تراجعاً أكبر عن مواقف اعتراضية سابقة ضد الاستيطان اليهودي الزاحف، ويتكرس هذا التراجع أكثر فأكثر مع تزايد الهيمنة الأميركية على دوائر الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعلى الأوضاع الميدانية في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد تنحية الأمين العام بطرس غالي الذي عاند واشنطن بشأن نشر التقرير الخاص بمجزرة قانا، أثناء عدوان "عناقيد الغضب"، وانتخاب أمين عام جديد هو كوفي انان الذي لم يعد مسموحاً له أن يكون أكثر من موظف بسيط يطبق ما تمليه عليه وزيرة الخارجية الأميركية الجديدة، مادلين اولبرايت، التي وقفت بوجه غالي ووافقت على العدوان الإسرائيلي على المدنيين في جنوب لبنان والتي لا تنفك تُعرب بصراحة عن مواقفها المتعصبة لصالح التوسع الإسرائيلي، الأمر الذي ينذر بمزيد من التعقيدات على شتى المسارات في كل من فلسطين وسوريا ولبنان بنوع خاص. فمبادئ مدريد قد عفّا عليها الزمن، وأية تسوية من الآن فصاعداً على شتى المسارات الثنائية بين إسرائيل وجيرانها يجب أن تقوم على أساس الاتفاق بين الأطراف المعينة، حيث توازن القوى مائل لصالح الإسرائيليين، وحيث تعمل الإدارة الأميركية على عزل وتنحية وتحييد القوى الفاعلة الأخرى في العالم، وفي مقدمتها أوروبا والصين واليابان، عن أداء أي دور فاعل في رسم الخطوط الجيوسياسية القادمة في فلسطين، وفي الإطار الحيوي غير المحدد وغير المعروف الذي تدعي الصهيونية حاجتها إليه، وفقاً لإمكاناتها المادية والبشرية المتطورة.

ـ توسيع المستعمرات بعد اتفاق اوسلو، لم يعد "عقبة على طريق السلام" بل مجرد "عامل تعقيد في مسيرة السلام".

ـ توسيع المستعمرات لا يُعتبر متعارضاً مع "إعلان المبادئ"، أي مع اتفاق اوسلو.

ـ البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يُعتبر خرقاً لأي اتفاق مع الولايات المتحدة. وفي هذا المجال، نلاحظ الإقبال الشديد من قبل يهود أميركيين على تمويل شراء أراض واسعة في القدس الشرقية من فلسطينيين أميركيين يعيشون منذ وقت بعيد هناك.

ـ توسيع الاستيطان في القدس الشرقية لم يعد يُعتبر عملاً أحادي الجانب، مجحفاً بتحديد الوضع النهائي للقدس، حسبما نصت عليه اتفاقيتا اوسلو.

هذه العناصر في السياسة الأميركية الراهنة، تشكل تراجعاً أكبر عن مواقف اعتراضية سابقة ضد الاستيطان اليهودي الزاحف، ويتكرس هذا التراجع أكثر فأكثر مع تزايد الهيمنة الأميركية على دوائر الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعلى الأوضاع الميدانية في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد تنحية الأمين العام بطرس غالي الذي عاند واشنطن بشأن نشر التقرير الخاص بمجزرة قانا، أثناء عدوان "عناقيد الغضب"، وانتخاب أمين عام جديد هو كوفي انان الذي لم يعد مسموحاً له أن يكون أكثر من موظف بسيط يطبق ما تمليه عليه وزيرة الخارجية الأميركية الجديدة، مادلين اولبرايت، التي وقفت بوجه غالي ووافقت على العدوان الإسرائيلي على المدنيين في جنوب لبنان والتي لا تنفك تُعرب بصراحة عن مواقفها المتعصبة لصالح التوسع الإسرائيلي، الأمر الذي ينذر بمزيد من التعقيدات على شتى المسارات في كل من فلسطين وسوريا ولبنان بنوع خاص. فمبادئ مدريد قد عفّا عليها الزمن، وأية تسوية من الآن فصاعداً على شتى المسارات الثنائية بين إسرائيل وجيرانها يجب أن تقوم على أساس الاتفاق بين الأطراف المعينة، حيث توازن القوى مائل لصالح الإسرائيليين، وحيث تعمل الإدارة الأميركية على عزل وتنحية وتحييد القوى الفاعلة الأخرى في العالم، وفي مقدمتها أوروبا والصين واليابان، عن أداء أي دور فاعل في رسم الخطوط الجيوسياسية القادمة في فلسطين، وفي الإطار الحيوي غير المحدد وغير المعروف الذي تدعي الصهيونية حاجتها إليه، وفقاً لإمكاناتها المادية والبشرية المتطورة.